

# هل ينجح تسليح المدنيين لمواجهة طالبان في ما فشلت فيه الحكومة الأفغانية

## غني يستدعي الميليشيات تزامنا مع تضيق المتمردين الخناق على مزار الشريف



المدنيون الورقة الأخيرة لحكومة غني

## روسيا تستعرض أسلحة جديدة في تدريبات قرب الحدود مع أفغانستان

واضعين في الاعتبار تطورات الوضع في أفغانستان. وأضاف "الوضع في أفغانستان لا يمكن التكهّن به". وقال شركات خال محمّدوف رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأوزبكية "هذا الوضع يستلزم توخي الحيلة والحذر وبقائنا في حالة استعداد قتالي". وشارك في التدريبات 2500 جندي والمئات من العربات المدرعة و25 طائرة. وجاءت القوات الروسية المشاركة من القاعدة العسكرية في طاجيكستان وهي أكبر منشأة تابعة لموسكو في الخارج. وقال الكسندر لابن قائد المنطقة العسكرية المركزية الروسية إن الأسلحة ستبقى في القاعدة بطاجيكستان.

العسكرية على مقربة من حدود أفغانستان الشهر الجاري، في وقت يجتاح فيه مقاتلو طالبان معظم المقاطعات الشمالية المتاخمة لآسيا الوسطى. وتعكس هذه التدريبات المكثفة قلق روسيا على أمن حلفائها حال استمر الوضع في التدهور في أفغانستان التي يقرب موعد انسحاب القوات الأميركية منها. وتخشى موسكو أن يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار جبهتها الدفاعية الجنوبية ويدفع اللاجئين إلى التدفق على فئاتها الخلفي في آسيا الوسطى. وقال شيرالي ميرزو وزير دفاع طاجيكستان للصحافيين في أرض التدريب، إنهم يجرون هذه التدريبات

دوشانبه (طاجيكستان) - استعرضت روسيا الثلاثاء أسلحة جديدة خلال تدريبات عسكرية مع كل من طاجيكستان وأوزبكستان على الحدود الأفغانية، في مؤشر على تزايد قلق موسكو على حلفائها في آسيا الوسطى مع تصاعد التوتر في أفغانستان. واستخدم الجنود من روسيا وطاجيكستان وأوزبكستان أسلحة روسية جديدة وقاذفات لهب وصواريخ أرض-جو في التدريبات، التي جرت على مسافة لا تزيد على 20 كيلومترا من الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. ونفذت موسكو وحلفاؤها من الدول السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى مجموعتين منفصلتين من التدريبات

وبات لزاما على غني إيجاد حلول بمفرده لوقف تقدم طالبان السريع، خاصة أن الولايات المتحدة ستستكمل سحب قواتها بحلول نهاية الشهر بموجب اتفاق مع طالبان يشمل سحب القوات الأجنبية في مقابل تعهد الحركة بمنع استخدام أفغانستان كقاعدة للإرهاب الدولي. وبموجب الاتفاق كان يتعين أن تسعى طالبان إلى السلام مع حكومة غني، لكن المحادثات المتقطعة التي استمرت شهورا لم تسفر عن شيء. وطالب مسؤولون حكوميون بالضغط على باكستان المجاورة لوقف دعم مقاتلي طالبان وتدقيق الإمدادات عبر الحدود غير المحكّمة. وتنفى باكستان دعم طالبان.

ويأتي ذلك في وقت تقف فيه الولايات المتحدة موقف المتفرج على التطورات المتسارعة في أفغانستان، لكن تحاول في نفس الوقت اعتماد الخيارات الدبلوماسية للضغط على طالبان. وقالت الولايات المتحدة إن قوات الأمن الأفغانية هي المسؤولة عن الدفاع

عن البلاد. وأوضح جون كيربي المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) للصحافيين مساء الإثنين "إنها بلادهم الآن، فليدافعوا عنها. إنه صراعهم".

وأعلنت الخارجية الأميركية أن المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلمي خليل زاد يعزّم إجراء محادثات في البوحة هذا الأسبوع من أجل "الضغط على طالبان لوقف هجومها العسكري".

وأضافت في بيان "سيتم توجيه السفير خليل زاد إلى البوحة للمساعدة في صياغة استجابة دولية مشتركة للوضع المتدهور بسرعة في أفغانستان". وقال البيان "إن الوثيرة المتزايدة للعمل العسكري لطالبان الذي نتج عنه سقوط إصابات في صفوف المدنيين في هذا النزاع المسلح بين الطرفين، والفظائع المزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان، يشكّلان مصدر قلق بالغ". مؤكداً أنه سيجري "التفاوض على حل سلمي هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب".

دعا الرئيس الأفغاني إلى تسليح المدنيين في محاولة للتصدي لحركة طالبان التي تحقق مكاسب ميدانية سريعة ما أثار تساؤلات عن مدى نجاعة هذه الخطوة وقدرة الميليشيات على تحقيق ما عجزت عن تحقيقه القوات الحكومية المنهكة، ألا وهو وقف تقدم المتمردين الذين يحاولون بسط سيطرتهم الكاملة على شمال البلاد.

كابول - تُنذر دعوة الرئيس الأفغاني أشرف غني إلى تسليح المدنيين والاستعانة بالميليشيات في مواجهة تقدم حركة طالبان التي تسعى إلى بسط سيطرتها الكاملة على شمال البلاد تساؤلات بشأن قدرة تلك الميليشيات على تحقيق ما فشلت فيه القوات الحكومية. وفضل الجيش الأفغاني المنهك في إعطاء تقدم حركة طالبان طيلة الأيام الماضية، ما أدى إلى تساقط العديد من المدن الجديدة بيد المتمردين ما قادم المخاوف من نجاح المتمردين في الاستيلاء على السلطة بالقوة. وبعد أن سيطرت على 6 عواصم ولايات اتجهت طالبان نحو مزار الشريف التي تُعدّ كبرى مدن شمال أفغانستان التي ضيقت عليها الخناق الثلاثاء، وسط تحذيرات من أن سقوطها سيغني صغمة مدوية لحكومة غني.



جون كيربي  
قوات الأمن الأفغانية  
هي المسؤولة عن  
الدفاع عن نفسها

وأضافت حركة طالبان مساء الإثنين مدينة أبيك البالغ سكانها 120 ألف نسمة إلى قائمة المدن التي تسيطر عليها بعد انسحاب القوات الحكومية منها وذلك بعد أن احتلت في وقت سابق مدينة قندوز الكبيرة الواقعة في شمال شرق البلاد، وكذلك سيطرت على مدينة ساري بول وتالقان الأحد في غضون ساعات قليلة. وبذلك، باتت الحركة تسيطر على ست عواصم الولايات الأفغانية البالغ عددها 34 بعدما استولت السبت على شبرغان معقل زعيم الحرب عبدالرشيد دوستم على مسافة حوالي 50 كيلومترا

## أبي أحمد يدعو السكان للقتال في تيغراي بعد اتساع رقعة الصراع

الأسبوع الماضي على موقع لايبيل، المدرج ضمن قائمة التراث العالمي التابعة للأمم المتحدة. ويعرف شمال إثيوبيا أزمة إنسانية حادة بسبب موجة النزوح والخسائر التي أوقعتها الحرب المستعرة هناك. والثلاثاء أعلن مسؤول في مستشفى عفر أن 12 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب عشرات آخرون في 5 أغسطس في هجوم على مدنيين في بلدة غاليكوما.



أبي أحمد  
قررنا مواجهة جبهة  
تحرير تيغراي، وإلغاء  
وقف إطلاق النار

وأوضح مدير مستشفى بلدة دويت، أبوبكر محمود أنه "تم قتل 12 جثة إلى المستشفى". وتحدث أيضا عن حوالي خمسين جريحا بينهم 75 في المئة أصيبوا بالرصاصة. وانتقل الطبيب عن ناجين أن المهاجمين ينتمون إلى جبهة تحرير شعب تيغراي. ومن جهتهم تحدث مسؤولون في الحكومة المحلية في عفر عن حصيلة 200 قتيل على الأقل في غاليكوما لكن لم يتسن التأكد منها بشكل مستقل. وقالت عايش ياسين مديرة مكتب النساء والأطفال في الحكومة المحلية إنه "تم العثور على 200 جثة لمدنيين ولا يزال أكثر من 48 مفقودين" مضيفة "من بين الجثث 200 هناك 107 لأطفال".

أديس أبابا - حثّ رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الثلاثاء المواطنين على الانضمام للقتال ضد قوات إقليم تيغراي التي اندفعت حاليا إلى ما وراء منطقتها في حرب مستعرة منذ تسعة أشهر أثارت أزمة لاجئين كبيرة. وقال بيان صادر عن مكتب أبي إنه "إن الأوان لأن ينضم جميع الإثيوبيين القادرين الذين بلغوا سن الرشد إلى قوات الدفاع والقوات الخاصة والميليشيات بدافع حب الوطن".

وجاء البيان بعد مضي ستة أسابيع من إعلان الحكومة وفقا لإطلاق النار من جانب واحد في إقليم تيغراي في اليوم الذي استعادت فيه قوات تيغراي مقل، العاصمة الإقليمية، في انعكاس حاد للوضع بعد ثمانية أشهر من الصراع. واندلعت شرارة الحرب في نوفمبر بين قوات الحكومة الاتحادية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي ظلت تحكم إثيوبيا في السابق لثلاثة عقود، وأصبحت تسيطر الآن على إقليم تيغراي. وأجبر القتال أكثر من مليوني شخص على النزوح من بيوتهم وأكثر من 50 ألفا آخرين على الهرب إلى السودان المجاور. وقرر أبي إلغاء وقف إطلاق النار قائلا في بيانه إن أديس أبابا "قررت مواجهة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وإلغاء وقف إطلاق النار". وبعد استعادة السيطرة على معظم إقليم تيغراي في أواخر يونيو وأوائل يوليو، توغلت قوات تيغراي في منطقتي عفر وامهرة المجاورتين، كما استولت

## السويد تقاضي إيرانيا متّهما بإعدامات جماعية في محاكمة قد تشهد إدانة رئيسي

بعدما وعده "برحلة بحرية فخمة" في شمال أوروبا. وأوضح هذا الشاهد الرئيسي في هذه القضية الحساسة جدا "تلقيت رسالة من زوج ابنته السابق عارضا مساعدته في توقيفه من خلال كسب ثقته مجددا". بعدما أعد ملفا "يقع في الآلاف من الصفحات" في لندن ومن ثم ستوكهولم. وظن حميد نوري أنه سيلتقي حفيده الموجود في السويد والقيام برحلة فخمة في دول أوروبية عدة، لكنه أوقف عند وصوله إلى الأراضي السويدية. وقال مصداقي "هي المرة الأولى التي يمثل فيها جلد أمام قضاء بلد آخر ليحاكم على أساس أفعال ارتكبتها".

وفي مطلع مايو الماضي طالبت أكثر من 150 شخصية، بينها حائزون على جائزة نوبل، ورؤساء دول وحكومات سابقون ومسؤولون أمميون سابقون بإجراء تحقيق دولي بشأن إعدامات العام 1988. واتشادت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية بـ"افتتاح محاكمة تاريخية في السويد.. مواطن إيراني متهم بالمشاركة في الإعدام الجماعي للسجناء السياسيين"، معتبرة إياها لحظة مهمة بالنسبة إلى الضحايا الذين حرموا لفترة طويلة من الاعتراف والعدالة. وسبق لهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومجموعة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة أن وصفوا عمليات الإعدام الجماعية في عام 1988، بأنها جريمة تشكل أو "قد ترقى إلى" الجرائم ضد الإنسانية.

الدولي تشكل سابقة في تاريخ البلدين. وهذه القضية حساسة للغاية في إيران، إذ يتهم ناشطون مسؤولين حاليين في الحكومة بالضلوع فيها على غرار الرئيس رئيسي الذي اتهمه منظمة العفو الدولية بأنه كان عضوا في "لجنة الموت" المسؤولة عن إعدام الآلاف من السجناء عام 1988، عندما كان مدعيا عاما مساعدا في محكمة طهران الثورية.

وسبق لرئيسي أن نفى أي ضلوع له في هذا الملف، لكنه أشاد بالأمر الذي أصدره الخميني لتنفيذ الإجراءات في حق هؤلاء الموقوفين. ومنذ سنوات تقود منظمات حقوقية غير حكومية أبرزها منظمة العفو الدولية حملات لتحقيق العدالة في ما تعتبره إعدامات دون محاكمة طالت الآلاف من الإيرانيين معظمهم من فئة الشباب في كل أنحاء إيران، في فترة انتهاء الحرب مع العراق.

وفي الفترة نفسها يُستبهِ في أن نوري شارك في إعدام سجناء آخرين بناء على إيديولوجيتهن أو معتقدن، بعدما اعتبروا معارضين للدولة الثيوقراطية الإيرانية. بحسب النيابة العامة السويدية. وتستهدف النوري ثلاثين شكوى من قبل مدنيين هم ضحايا أو شهود أو أقرباء ضحايا. ونفى المتهم "أن يكون ضالعا في الإعدامات المفترضة في العام 1988" على ما قال محاميه توماس سوديرفست. وروى إيرج مصداقي، السجين السابق في كوهردشت والذي يقف وراء مجيء نوري إلى السويد، أنه استدرجه

جدا من السجناء المؤيدين أو المنتمين إلى مجاهدي خلق" بناء على أمر بالإعدام صادر عن الخميني بعد هجمات نفذتها الحركة ضد النظام في نهاية الحرب الإيرانية - العراقية (1980 - 1988). وبدات محكمة ستوكهولم الثلاثاء النظر في القضية. ومن المقرر عقد ثلاث جلسات خلال الأسبوع الراهن في إطار هذه المحاكمة الطويلة التي يُفترض أن تستمر حتى أبريل 2022.

ويتوقع أن يدلي خلالها العشرات من الشهود بإفاداتهم. ويمثل نوري أمام المحكمة خصوصا بتهمة ارتكاب "جرائم حرب" و"جرائم قتل"، بموجب الاختصاص العالمي للقضاء السويدي في هذه التهم.

وقالت أنا ويستر من محكمة ستوكهولم، إن هذه المحاكمة ذات البعد

ستوكهولم - انطلقت الثلاثاء محاكمة مسؤول إيراني سابق في السويد لدوره المفترض في جزء من عمليات إعدام جماعية طالت معارضين وأمر بها مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني في صيف العام 1988، في خطوة قد تشمل أيضا إدانة الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي.

وأوقف حميد نوري البالغ من العمر ستين عاما في نوفمبر 2019 في مطار ستوكهولم - أرنلاند الدولي خلال زيارة للسويد، حيث يخضع منذ ذلك الحين إلى الحجز المؤقت.

وقالت النيابة العامة السويدية إن "نوري قام بين الثلاثين من يوليو 1988 والسادس عشر من أغسطس في سجن كوهردشت في كرج في إيران بصفته نائب المدعي العام بقتل متعمد لعدد كبير



محاكمة تاريخية